جواب القسم فتقول ظننت لزيد قائم أي والله لزيد قائم قال تعالى: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾.

وهذا المذهب ـ كما يرى الصفار ـ فاسد لأن هذه الأفعال لا يلزمها ما ذكر من التضمين معنى القسم إذا لم تجر مجرى القسم. . .

والصحيح أن الاقتصار على الفاعل يجوز ومن الناس من فصل:

فأجاز في ظننت وما في معناها، ومنع في علمت وما في معناها، وصاحب هذا الرأي الأعلم وتبعه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف وحجتهم في ذلك بأن الإنسان لا يخلو عن علم وخاصة المعلومات البدهية ويخلو عن الظن[1].

قال الصفار: وهذا التفصيل لا نراه والصواب التسوية ويكون الاقتصار على الفاعل في الجميع.

ونصل باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز لك أن تقتصر على واحد منهم دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى.

وقبل أن يبدأ الصفار في شرحه يناقش عنوان هذا الباب ويبين أن به إشكالاً من وجوه: الأول: كان يجب أن يقول سيبويه دون الاثنين لا دون الثلاثة. والثاني: أنه اعتل للاقتصار بعلة توجب الاقتصار وهي تمثيله بالفعل والفاعل يجوز الاقتصار عليه.

= سواء في أفعال الظن والعلم وحجتهم في ذلك أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم ورد بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم.

شرح التصريح 1/259

(1) وعن أبي العلاء إدريس يجوز في ظن وخال وحسب لأنه سمع فيها، ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه.

شرح التصريح 1/260